CC BY

الجرائم المستحدثة وآليات التعامل معها من قبل الشرطة المجتمعية: دراسة ميدانية في مدينة الموصل

حسن نهيّر عيدان*

وعد إبراهيم خليل **

تأريخ التقديم: 2020/8/22 تأريخ القبول: 2020/10/17

المستخلص:

استهدفت الدراسة التعرف على ماهية الشرطة المجتمعية كمؤسسة جديدة للضبط الاجتماعي واليات تعاملها مع الجرائم المستحدثة من وجهة نظر منتسبي الشرطة المجتمعية في الموصل وشملت عينة (30) فرداً من منتسبي الشرطة المجتمعية وتوصلت الدراسة لنتائج عديدة ابرزها :- الجرائم المستحدثة الأكثر انتشاراً في المجتمع هي (الابتزاز الكتروني والمخدرات والارهاب والاتجار بالبشر) وكانت أسباب انتشار الجرائم المستحدثة هي (قلة الوعي الديني والأمني وسوء استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وضعف القوانين) اما طرق الإبلاغ عن الجرائم المستحدثة كانت (الإبلاغ عن طريق مكاتب الشرطة المجتمعية ومنتدياتها وعن طريق الموبايل وعلى مواقع التواصل الاجتماعي المخصصة)وابرز آليات التعامل مع الجرائم المستحدثة من قبل الشرطة المجتمعية كانت حل المشاكل ودياً) والية تحليل المشكلة وفهمها والية أحالتها إلى المحاكم واخيرا اعتماد إلية نشر الوعي بين إفراد المجتمع كإلية إضافية للتعامل مع الجرائم المستحدثة .

الكلمات المفتاحيَّة: شرطة، آليات، تعامل .

الفصل الاول :- الاطار المنهجي

اولاً :المقدمة:-

* طالب ماجستير / قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب / جامعة الموصل .

** أستاذ مساعد/ قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب / جامعة الموصل .

إن الشرطة المجتمعية تعد حلقة وصل بين الشرطة والمجتمع لخلق التعاون بينهما وإيجاد حلول عملية للجرائم المستحدثة وتفعيل دور مؤسسات الضبط والاجتماعي للوقاية من الجرائم المستحدثة عن طريق عقد اللقاءات التشاورية بين رجال الشرطة وافراد المجتمع . أن التحول من المفهوم التقليدي للعمل الشرطي الذي كان يعتمد في الواقع على تطبيق القانون بالقوة . واستجابة للتحديات التي طرحتها التطورات التكنولوجية والتقنية التي تطورت على أثرها الجريمة وافكار المجرمين وأساليبهم في ابتكار أنواع مستحدثة من الجرائم متحدين بذلك سلطة القانون لذلك مدت ادارات الشرطة في كثير من دول العالم المتقدم يدها الى المجتمع مستعينة به ومحفزة افراده للمشاركة في الحد من الجرائم بصوره عامة ومنها الجرائم المستحدثة بصوره خاصة . أن عمل أجهزة الشرطة التقليدية المقيد بالقوانين النافذة قلل من قدرتها وفعاليتها في مكافحة الجرائم المستحدثة إذ كان لابد على اثر ذلك من إيجاد شكل جديد للعمل الشرطي يكسر قالب السلطة و القوة إلى قالب الإعمال الاجتماعية حتى تكون قريبة من المجتمع وتجعله شريكا في مكافحة الجريمة من هنا جاءت الشرطة المجتمعية.

ثانيا: مشكلة البحث :

من المعروف تاريخيا انه تم إنشاء أجهزة الشرطة للقيام بواجبات أساسية هي منع الجريمة والقبض على المجرمين والمحافظة على أمن وسلامة المجتمع لكن مع تعقد الحياة الاجتماعية واتساع الإحداث وارتفاع نسبة الكثافة السكانية والتقدم العلمي والتكنولوجي وظهور العولمة أصبحت الشرطة أمام تحديات تجعل من الصعب عليها القيام بواجباتها والوفاء بالتزاماتها بدرجة عالية في الدقة والكفاءة دون تعاون وتنسيق مع المواطنين وافرد المجتمع حيث انه دون ذلك التعاون يجعل من الصعب مكافحة الجريمة وخصوصا مع تطور وسرعة انتشار جرائم جديدة . لم يألفها المجتمع من قبل ألا وهي الجرائم المستحدثة كالمخدرات والابتزاز الالكتروني والتحرش الجنسي وغيرها . أن تعاظم المخاطر الناتجة عن الجرائم المستحدثة منها بكافة أنواعها وانتقالها الى المراحل العابرة للحدود نتيجة الانفتاح العالمي في ظل

عصر العولمة في مجال التقنيات والمعلومات والفضائيات التي وفرت الكثير من اجل استغلاله للقيام بالعمليات الإجرامية دون أي عائق هنا دعت الحاجة إلى تأسيس الشرطة المجتمعية لتكون وسيط للتفاعل بين المجتمع وبين جهاز الشرطة التقليدية لمحاربة تلك الجرائم والحفاظ على المجتمع .

تساؤلات الدراسة :

1) ماهو دور الشرطة المجتمعية في المجتمع
2) ماهي ابرز الجرائم المستحدثة
3) ماهي آليات الشرطة المجتمعية في التعامل معها

ثالثا :أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى دراسة الشرطة المجتمعية كمؤسسة جديدة وآليات تعاملها مع الجرائم المستحدثة ومعرفة أنواع الجرائم المنتشرة في المجتمع عموما وفي مجتمع الموصل بصورة خاصة اذ أن مفهوم الشرطة المجتمعية مفهوم حديث نسبيا يعمل على دمج الشرطة في المجتمع والعمل من خلال المجتمع في منع ومكافحة الجرائم المستحدثة التي بدأت تغزو المجتمعات على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي وأصبحت تهدد امن وسلامة إفراد المجتمع وكيانه ومن هنا هدفت الدراسة إلى :-

1)التعرف على مؤسسه الشرطة المجتمعية ومهماتها الرسمية والاجتماعية
2) التعرف على النماذج الدولية المطبقة للشرطة المجتمعية .
3) التعرف على اليات الشرطة المجتمعية في التعامل مع الجرائم المستحدثة

رابعا : أهمية البحث :

أن الشرطة هي المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن أداء واجب مكافحة الجريمة وحفظ استقرار المجتمع حيث تقوم الدولة بتسخير كل الإمكانات لذلك لكي تقوم الشرطة بهذا الواجب ومع كل تلك الإمكانات البشرية والمادية فان الشرطة لاتستطيع أن تقوم بعملها على أكمل وجه دون مساعده من المواطنين , اذ أن وجود علاقة بين الشرطة وإفراد المجتمع سيؤدي إلى زيادة متوقعة في طريقة مكافحة الجريمة وخصوصا المستحدثة منها والتي انتشرت بشكل ملحوظ مع التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال التقنيات وأصبحت عابرة للحدود اذ برزت في المجتمعات انماط اجرامية جديدة وبدات

تشكل خطرا ملموسا على افراده بعد ازدياد نسبها وضحاياها وتنوع اساليبها التي استغلت التقدم التكنلوجي المستمرهنا تنبثق أهمية هذه الدراسة من خطورة الآثار التي تتركها الجرائم المستحدثة على الفرد والمجتمع وهي ضرورة معرفة دور الشرطة المجتمعية في مواجهة تلك الجرائم .

خامسا :تحديد المصطلحات والمفاهيم :

1)الشرطة المجتمعية : تعني المؤسسة المعنية بحماية المجتمع بقيمه وأخلاقه وعاداته التي استقر عليها [1] .

*)الشرطة المجتمعية :هو ذلك التنظيم الأمني الاجتماعي الذي يهدف إلى سلامة المجتمع ومساعدة الناس على حماية أنفسهم وممتلكاتهم والحد من الخوف من الجريمة عن طريقة تحسين الأمن والتي لاتتحملها الشرطة وحدها بل بإشراك الجمهور معها [2]

*) التعريف الإجرائي للباحث الشرطة المجتمعية :مؤسسة رسمية لضبط المجتمع والحفاظ على أمنه وسلامته من السلوكيات المنحرفة .

2)الجرائم المستحدثة :هي شكل من الإشكال الحديثة للجريمة المنظمة والذي تأخذ فيه بالمنهج العلمي في أدارة الأعمال وتتبع أنماط من السلوك المستحدث وتستخدم فيه من وسائل التقنية المتطورة [3] .

الجرائم المستحدثة : هي الجرائم المخطط لها والتي استفاد المجرمون عند تنفيذها من معطيات العلم الحديث كجرائم الإرهاب والمخدرات وجرائم الحاسب الآلي [1].

(1) عبد العزيز خزاعلة ،الشرطة المجتمعية المفهوم والإبعاد ،منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ،ط1، 1998 ،ص6-8 .

(2) غفران سمير لفته،الشرطة المجتمعية ودورها في مناهضة العنف الأسري ، رسالة ماجستيرغير منشورة ،كلية الآداب ، قسم الاجتماع ،جامعة بغداد،2015 ، ص9 .

(3) جمال توفيق احمد ، أهمية الجرائم المستجدة والمستحدثة واليات مواجهتها ،بحث منشور ،أكاديمية الشرطة ، القاهرة ،2010م،ص6-7 .

التعريف الإجرائي للباحث الشرطة المجتمعية: هي أنماط من الجرائم التي لم يألفها المجتمع في السابق من حيث حجمها وأسلوب ارتكابها وهي وليدة التطورات التقنية والمعلوماتية الحديثة

الفصل الثاني:

الشرطة المجتمعية والجرائم المستحدثة :–يعتبر جهاز الشرطة من أهم الأساليب التي تعمل على تحقيق الأحسن وتوفير الآمن والراحة للمواطنين ولما كانت العلاقة مباشرة بين الشرطة والمواطنين ظهر شعار عالمي هو (الشرطة في خدمة الشعب) حيث أنه من المعروف أنه تم إنشاء جهاز الشرطة للقيام بواجبات أساسية لمنع الجريمة واكتشافها والقبض على المجرمين والمخالفين لأنظمة الدولة والمحافظة على الآمن وحماية الأفراد والمجتمع لذا فأن من أهم الواجبات الوظيفية للشرطة هو تحقيق الآمن والاستقرار وتجيء أهمية الوظيفة الشرطية من كون الآمن مطلبا" أساسيا" لكل فرد في المجتمع والحرص على توفيره واستمرار التمتع به كما أنه مطلب اجتماعي يحرص كل المجتمع على الحصول عليه وعدم فقدانه لذلك فان الآمن بمفهومه المشار إليه لن يتحقق إلا بتنفيذ الواجبات الموكلة للشرطة على أكمل وجه ومن خلال ذلك يتحقق الآمن للمواطن والمجتمع [2] ومع تعقد الحياة الاجتماعية واتساع الأحداث وارتفاع الكثافة السكانية أصبحت الشرطة أمام تحديات عصرية تجعل من الصعب عليها القيام بواجباتها والوفاء بالتزاماتها بدرجة عالية من ألدقة والكفاءة دون تنسيق مع مؤسسات المجتمع الأخرى أي دون تعاون المواطنين مع ما تقوم به الشرطة من مهام في مكافحة الجريمة[3]، إن الشرطة المجتمعية ماهية إلا

---

(1) عبد الكريم خالد الردايدة ،الجرائم المستحدثة وإستراتجية مواجهتها ،دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ،ط1 ،2013 ،ص28 .

(2) عباس ابو شامه , شرطة المجتمع , أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية , مركز الدراسات والبحوث الرياض , 1999م ص13 .

(3) مصطفى عمر البشير , دور مؤسسات المجتمع في تحقيق وتفضيل الدعم الأمني , بحث مقدم في الندوة العلمية الثالثة والأربعون حول تعميق الوعي الأمني للمواطن العربي , أكاديمية نايف العربية للعلوم الرياض 1999 م ص27 .

نقلة تطويرية للشرطة التقليدية وانفتاح على أفراد المجتمع بحيث تمكن أفراده من القيام بأداء الدور الأمني إلى جانب الشرطة بصدق وإخلاص انطلاقا" من إن الآمن هو حق وواجب على جميع أفراد المجتمع وذلك لان تدخل أفراد المجتمع في الأداء الأمني يخفف العبء على جهاز الشرطة ويوفر نتائج أفضل لأنه يقوم على مبدأ الوقاية من السلوك الإجرامي [1] أن درء الجريمة قبل وقوعها وكشفها انجح بكثير من ضبط مرتكبيها لذلك لانتجاوز بالقول أن الشرطة المجتمعية التي نتحدث عنها تجد أسسها وتأصيلها العلمي منذ أربعة عشر قرنا" من الزمان في تعاليم كتاب الله ورسوله (صلى اله عليه وسلم) منذ أمد بعيد تأكيدا" لقوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم (((وتعاونوا على البر والتقوى ولاتعاونوا على الإثم والعدوان)))[2] صدق الله العظيم . لابد من العمل بكافة الطرق والوسائل لخلق وإيجاد علاقة حميدة وطيبة بين أفراد الشرطة والمجتمع لتحقيق الاهداف المنشودة إذ انه بدون تعاون الشعب مع الشرطة لن تحقق الشرطة أهدافها مهما بلغت الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة ولن نصل إلى تحقيق شرطة اجتماعية وعصرية تتفق مع رؤى ومتطلبات العصر[3].
إن أكثر الأجهزة الحكومية اتصالا" بالجماهير هوا جهاز الشرطة الآمر الذي دفع اجهزة الشرطة إلى ضرورة اتخاذ نهج جديد في أساليب العمل يسمى الشرطة

(1) محمد عيسى كاظم , الحماية الجنائية للأسرة , دراسة في دور الشرطة المجتمعية , رسالة ماجستير , الجامعة المستنصرية , كلية القانون , 2018 م , ص 45 .
(2) القران الكريم , سورة المائدة , الآية رقم (2)
(3) محمد علي قطب , الجرائم المستحدثة وطرق مواجهتها , قراءة في المشهد القانوني والأمني وعلاقته في الشريعة الإسلامية , دار الفجر للنشر والتوزيع , ط1 , 2009 م , ص344 و ص347 .

المجتمعية والتي تهدف إلى إشراك أفراد المجتمع المحلي في العمل الشرطي لمنع الجريمة وخصوصا" الجرائم المستحدثة ضمن إطار معين [1] .

اولاً //بوادر انتشار الشرطة المجتمعية وظهورها عالميا":-

أن فكرة واستراتيجية الشرطة المجتمعية والتي يعول عليها الكثيرون لتحريك جميع أعضاء المجتمع في الوقاية من الجريمة بصورة عامة والجرائم المستحدثة بصورة خاصة بما يحقق امن المجتمع وسلامته وإنهاء العزلة بين المجتمع والشرطة التقليدية المفروضة عليه من قبل السلطات الرسمية ولكن ليس بإلغاء القوانين أو تعليق دور الشرطة التقليدية بل في تحقيق الاندماج والتداخل بين الجهود الرسمية والجهود الأهلية بعد إعطاء دور واضح لجميع أفراد المجتمع [2] .هنا دعت الحاجة إلى تأسيس شرطة مجتمعية تكون وسيط تفاعلي وتواصلي بين المجتمع وبينها من اجل تطوير العمل التقليدي والعمل من خلال المجتمع لمحاربة الجرائم من اجل استتباب الآمن والحفاظ على المجتمع لان مفهوم الشرطة المجتمعية استند إلى مبدأ إن كل مواطن هو رجل امن . وفيما يلي نماذج من تجارب الشرطة المجتمعية في العالم :-

1) التجربة الأمريكية :-تشير بعض المصادر إلى أن فكرة ظهور الشرطة المجتمعية ترجع إلى الولايات المتحدة الأمريكية في التسعينات حيث ولدت الفكرة في أعقاب حوادث عدم الاستقرار الأمني ومناهضة حرب فيتنام وانتشار ظاهرة المخدرات وغيرها من الجرائم التي أقلقت المجتمع الأمريكي وفشلت الشرطة التقليدية في التصدي لتلك الجرائم لقد اقتنع الكثير حين ذاك إن الشرطة التقليدية لاتواكب

(1) هبة شعوة , تطبيق الشرطة الجزائرية , قسم امن ولاية سطيف لمفاهيم الشرطة المجتمعية , الفيس بوك أنموذجا" , بحث , مجلة المعيار , المجلد 22 , العدد44 , 2018 م , ص2 و ص3 .

(2) محمد الامين البشري , أعمال الندوة العلمية , الشرطة المجتمعية لأساليب والنماذج والتطبيقات العلمية , أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية , دمشق , الطبعة الأولى , 2001 م , ص187 .

المتغيرات وانه من الضروري البحث عن أفكار وبرامج جديدة لضمان السيطرة على الجرائم المستحدثة من هنا جاء قانون سلامة الشوارع لعام 1980م الذي مهد لإعادة تأهيل الشرطة وأعطاء اكبر قدر للشرطة المجتمعية كبديل ومع حلول عام 1980 م أخذت الشرطة المجتمعية طريقها الصحيح في أمريكا ودفع لانتشارها في الكثير من مدن الولايات المتحدة [1] .

2)التجربة الفرنسية :- لقد وجدت الشرطة المجتمعية طريقها في عام 1980م في فرنسا التي كانت سباقة في مجال تفعيل الشراكة المجتمعية فأعيدت صياغة العلاقة بين الشرطة والمواطن بكيفية وأسلوب يختلف عن قبل ومن ثم التوصل إلى اسهام الطرفين في محاربة الجريمة ويقوم مفهوم الشرطة المجتمعية الفرنسية على أن الشرطة تقترب من المواطن للمساهمة في تفعيل الشراكة المجتمعية على ارض الواقع بطريقة ايجابية لان أوضاع المجتمع الفرنسي تغيرت فيجب أن تتغير الشرطة نتيجة لذلك في تعاملها مع المواطن فأصبح مايعرف بالمواطن الزبون مقابل المواطن المحكوم [2] .

3) التجربة البريطانية :- لقد ابتكر مفهوم الشراكة المجتمعية أو مايعرف بشرطة المجتمع في بريطانيا عن طريق المؤسسة الأهلية البريطانية والتي تعمل في مجال الوقاية من الجريمة عام 1982م وانطلقت في استخدام مفهوم أو مصطلح الشرطة المجتمعية من الفلسفة الليبرالية الجديدة حيث كانت لها أثار في المجتمع البريطاني من هنا جاء مفهوم الشرطة المجتمعية لتعزيز الشراكة بين المواطن والشرطة في مكافحة الجريمة من هذا المنظور البريطاني يتطلب أن على المواطن أن يتجه للشرطة

(1) عباس أبو شامة , مفهوم الشرطة المجتمعية – الفلسفة والنظرية والتاريخ، الندوة العلمية (مفهوم الشرطة المجتمعية) , مركز الدراسات والبحوث , جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية , دبي , 2005 م , ص2 .

(2) احسن طالب , الوقاية من الجريمة , بيروت , دار الطليعة , 2001م , ص64-65 .

لمساعدتها على أداء مهامها وما على الشرطة إلا إن تعامل المواطن بأسلوب لائق واحترام لكل حقوقه باعتبار إن المواطن صاحب حق في الخدمات الشرطوية [1] .

4) التجربة الفلندية :- لقد اعتمدت فلندا على سياسة الوقاية من الجريمة كأسلوب إجرائي ميداني للمكافحة والسيطرة على الجريمة والسلوكيات المنحرفة واعتمدت في ذلك على مؤسسات اجتماعية سواء كانت أهلية اوحكومية ومنها مراكز التوعية والإصلاح والمؤسسات الصحية والتربوية واهم ما ساعد في ذلك المؤسسات التربوية كالمدارس حيث قامت بإدخال مادة الوقاية من الجريمة كمادة اساسية في المناهج الدراسية[2]، لقد خصصت فلندة لتدريس هذه المادة شرطي يقوم بتدريسها بالزي الرسمي يساعده في ذلك أستاذ من نفس المدرسة ويحضر المؤلف للمادة العلمية الى المدرسة واحدة من هذه المحاضرات ليقف على مدى الايجابيات في أسلوب تدريسها، إن الهدف الأساسي من ذلك هو توضيح دور الشرطة في المجتمع باعتبارها حاميا للأفراد ومنفذا" للقوانين لقد أعطت هذه التجربة ثمارها حيث تعد فلندا من الدول القليلة في العالم التي استطاعت تقليص معدلات الجريمة حيث كان المجتمع الفلندي كغيره من المجتمعات قد عانى من آفة تعاطي المخدرات في أوساط الشباب [3] .

5) التجربة اليابانية:- شغل مفهوم الشرطة المجتمعية في اليابان مرحلة من مراحل تطور الشرطة التقليدية التي بدأت في وقتها بنظام عسكري ثم تدرجت إلى أن تم دمجها في المجتمع بالأسلوب الياباني ولم يتمسك اليابانيون بالخبرة الغربية بحد ذاتها بل وضعوها في قالب ياباني أصيل وابرز ما غير مفهوم الشرطة المجتمعية والشراكة المجتمعية في اليابان ما أطلق عليه (نقاط الشرطة اليابانية)[4] وهي مكاتب صغيرة

---

(1) الانترنيت , احمد مبارك سالم , لمفاهيم والتجارب العالمية والسبل الكفيلة للاستفادة منها لتعزيز مفهوم الشركة المجتمعية , من موقع الانترنيت (2019/ (www.polceemc.yov.bhم .

(2) مدحت محمد ابو النصر , لاتجاهات المعاصرة في ممارسة الخدمة الاجتماعية الوقائية , كلية الخدمة الاجتماعية , جامعة حلوان , ط2008/2 , ص278 .

(3) الانترنيت , احمد مبارك سالم , مصدر سابق .

(4) هبة عبد الرحمن الشاذلي ،وخلود عبد الحميد علي ،شرطة المجتمع ودورها في الوقاية من الجريمة ' المنامة ,أيلول 2005 ص 61الى65نقلا عن احمد مبارك سالم الشرطة المجتمعية في

تأخذ مواقع إستراتيجية بارزة في الشوارع الرئيسة داخل المدن وأماكن الازدحام والأسواق والمراكز التجارية وتعتبر نقطة ارتكاز للدوريات المتحركة ورجل الشرطة في هذه النقطة هو المرجع لكل ما يدور في دائرة اختصاصه تربطه بالسكان علاقات حميمة فهو المرشد والموجه لأهل منطقته وقد اتخذت الشرطة اليابانية على المستوى المركزي والمحلي نهجاً يقوم على إعطاء الصلاحيات للمؤسسات الأهلية مع الوثوق بها ومن أهم ما تقوم بها تلك المؤسسات تنظيم حملات سنوية للوقاية من الجريمة بالإضافة إلى اجتماعات لمكافحة الجريمة ومعالجة المدمنين على المخدرات والتبليغ عن المناطق أوالأماكن التي يروج فيها وقد اخذ بهذا المفهوم لتعزيز شراكة مع المجتمع الياباني ويعتمد نظام الشرطة في اليابان تنفيذ إستراتجية أمنية على أسس رئيسة منها قيام الشرطة بالخدمات الاجتماعية والإنسانية التي تعكس حرصها على سلامة جميع إفراد المجتمع كما تعتمد على تحقيق قدر كبير من التخطيط والتداخل والاندماج بين الأنشطة الأمنية التي تقوم بها المؤسسات الأهلية في المجتمع والأنشطة التي تقوم بها الشرطة المحلية بقصد الوقاية من الجريمة , كما إن الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة اليابانية يتضمن وجود إدارة مختصة لتطبيق ومتابعة مفهوم الشرطة المجتمعية وكذلك التشاور والتعاون مع مختلف قطاعات المجتمع وبما يحقق مشاركة وإسهام المواطن في تحقيق الأمن علاوة على , إنشاء الجمعيات الأهلية في مجالات الأمن المختلفة وانخراط اكبر عدد ممكن من المواطنين فيها وهذه الجمعيات تتوزع على الإحياء والمحافظات وتعقد اجتماعات مستمرة وتتولى إعداد الدراسات الميدانية وجمع المعلومات الأمنية ورسم السياسة العامة للوقاية من الجريمة ويتفرع

إطار إستراتيجية خليجيه موحدة , مجلة دراسات إستراتيجية , مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية , العدد 160ط1, 2010ص19 .

عن هذه الجمعيات الأهلية, مراكز اتصال ويعمل في مراكز الاتصال تلك 475 إلف مواطن على مستوى اليابان [1] .

ثانياً / تجربة الشرطة المجتمعية في الوطن العربي:

إن مجتمعاتنا العربية منذ استقلالها تسعى بقوة إلى الاستفادة من الزخم الجماهيري في دعم مسيره الأجهزة الأمنية من خلال السعي للقضاء على الفجوة والجفوة التي كانت قائمة بينها وبين شعوبها حيث كانت تلك الشعوب تنظرالى الاجهزة الامنية في حينها على انها من ادوات الاستعمار تنفذ مطالبه في تركيع وقمع الشعوب وابقائها تحت سطوة الاحتلال كل هذا خلق تلك الفجوة بين المجتمع والاجهزة الامنية ويجب الاعتراف هنا بالحاجة الى التغيير وخلق المناخ المناسب لهذا التغيير والعمل على تحسين صوره الشرطة لدى الجماهير والعمل على توطيد العلاقات والصلات الطيبة معها وذلك لان الأمن والمجتمع صنوان لاينفصلان فالأمن جهازا ورجالا يعمل على توفير أجواء السكينة والطمأنينة . ومع تسارع وتيرة التقدم التكنولوجي ودخول وسائل التواصل والانترنيت بشكل سريع أصبح العالم قرية صغيرة ومع هذا التقدم ظهرت إلى السطح جرائم جديدة لم يألفها المجتمع من قبل وخصوصا المجتمعات العربية ومنها الابتزاز الالكتروني وجرائم غسيل الأموال وجرائم المخدرات وغيرها مما حدى بالدول العربية على العمل تطوير العمل الاجتماعي والإنساني في جهاز الشرطة بما يساهم في تحقيق التقارب والعلاقة التبادلية بين الشرطة والمجتمع من خلال تفعيل الدور الوقائي وسط المجتمع وإشراك المجتمع في مسؤوليات الأمن وأزالت الحاجز النفسي لدى المواطن[2] فظهرت نماذج للشرطة المجتمعية في بعض الدول العربية سنعرضها فيما يأتي :-

أ) نموذج تطبيق الشرطة المجتمعية في ليبيا

---

(1) خالد بن سعود البشير , الأمن مسؤولية الجميع, نموذج مقترح للتطبيق في المملكة العربية السعودية , المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ــ المجلد20, العدد 40, ص 224 .

(2) محمد إبراهيم الاصبيعي ،الشرطة المجتمعية الأساليب والنماذج والتطبيقات العلمية ،اكاديمة نايف العربية للعلوم الأمنية ،دمشق، 2001م،ط1،ص37و64 .

أنطلق عمل الشرطة المجتمعية في ليبيا تأسيسا على المبدأ الذي يقضي بان كل مواطن هو رجل امن ومسؤول كليا عن نفسه وعن من حوله وقد صدر قانون بذلك متعلق بالأمن والشرطة تضمن لائحة تنفيذية عام 1992 وهي متعلقة بتنظيم الأمن الشعبي والمحلي ومن خلال نصوص هذا القانون نجد مايجسد امن المجتمع يؤكد على تطبيق الأفكار عمليا حيث عمدت التجربة الليبية على اعتماد إن الأمن مسؤولية كل المواطنين أي إن المواطن مسؤول عن أمنه مسؤولية فردية لقد عمدت ليبيا ضمن برنامج الأمن الشعبي بإنشاء مراكز أمنيه شعبية محلية في كل إنحاء ليبيا حيث تتم توعية المتطوعين إلى هذا البرنامج بأهميتـــــــــه حيث يتم تدريبهم على يد رجال الأمن حيث إن تعزيز هذا المفهوم قام على التزام كل عضو باختصاصه حيث كان لهذا البرنامج دور في المؤسسات التعليمية وتعليم الطلاب وإنشاء قيادات طلابية قادرة على قيـــــــادة تنظيم الطلاب لقد ترسخ مفهوم الشرطة المجتمعية في ليبيـــــا مابعد الثورة وطبق من خلال ورش العمل فـــــي وزارة الداخلية وبعثات الأمم المتحدة. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشرطة والأمن حيث ســـــــــــاهم في توطيد العلاقة بين الشرطة والمجتمع والشراكة الحقيقية بين الطرفين في تعزيز الأمن[1] . مما لاشك فيـــــــه إن التحولات التي شهدتها ليبيا مابعد الربيع العربي ساهم في حدوث تطورات كثيرة أفرزت جرائم حديثة ودخيلة على المجتمع الليبي منها التطرف والفكر التطرفي الذي أدى إلى جرائم عديدة كان لابد من وقفة يكون فيها المجتمع وإفراده شريك أساسي مع الشرطة في تحقيق الأمن ومكافحة الجريمة قبل وقوعها من خلال قيام شراكة حقيقية مع الشرطة من هنا جاء مفهوم الشرطة المجتمعية لكي تتظافر الجهود لاستتباب الآمن ونشره والحفاظ عليه لان المواطن في المجتمع يعتبر العنصر الأساسي والمحوري في العملية الأمنية وقد عملت ليبيا ضمن برنامج الأمن الشعبي المحلي بإنشاء عدد(350)مركز أمني شعبي

(1) احمد مبارك سالم,الشرطة المجتمعية في أطار إستراتيجية خليجية موحدة .. مجلة دراسات ستراتيجية العدد 160. مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .ط1، 2010 ص23-24 .

محلي في كل إنحاء ليبيا فعلى نطاق الأمن الشعبي المحلي في الحي فيقوم على كل حي (10) من الإفراد ويكون كل فرد منهم مسؤولا عن أمنه ،ومساهما بشكل فعال في حال النزاعات بطريقة ودية ،والعمل على وضع برنامج وجدول لتنظيم برامج الحراسة لكل إفراد الحي ،والقيام بوضع خطة مدرسية للوقاية من إخطار الجريمة ،وأحال القضايا التي يصعب حلها داخل الحي إلى الجهات المعنية [1]

ب) تجربة الأمارات العربية المتحدة /شرطة دبي

بدأت الإمارات العربية المتحدة في تطبيق مبادئ الشرطة المجتمعية ومرتكزات الشراكة المجتمعية بين الشرطة والمجتمع في إمارة دبي حيث كانت الرائدة في مجالات حل المشكلات الاجتماعية الراهنة واليات التعامل مع الجريمة المستحدثة على ضوء وخلفيات التطور والتقدم التكنولوجي الذي شهدته الإمارات وتحديدا دبي والذي جلب معه نتيجة لذلك الجرائم الحديثة إلى المجتمع ومنها الابتزاز الالكتروني عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي والمخدرات وغسيل الأموال حيث بدأت الإمارات في عام 2000 في تأسيس شراكة حقيقية بين المجتمع وإفراد الشرطة مما ساهم في ترسيخ مفهوم الشرطة المجتمعية حيث اعتبرت من التجارب الناجحة في إشراك المواطن في المسؤولية الأمنية ولقد استخدمت لأجل تعزيز الشراكة المجتمعية باعتبارها مجتمع اقتصادي منفتح المفهوم الفرنسي [2] الذي يقوم على اعتبارا جهاز الأمن ينبغي إن يقدم خدمات أمنية لإفراد المجتمع الذين يعتبرون عملاء لمختلف الخدمات التي تقدمها الشرطة وتعزيزا لذلك قامت شرطة دبي بتقديم خدمات متنوعة للجمهور ذات صبغة تعليمية واجتماعية وكذلك إقامة الندوات والدورات العلمية وأطلاق حملات التوعية للتعريف بإضرار الجرائم المستحدثة ومخاطر المخدرات والابتزاز الالكتروني والجرائم الالكترونية الأخرى وغسيل الأموال .

ج) التجربة الأردنية

(1) عبدا لله حليوة مقرة بشير الشرطة المجتمعية ودورها في تحقيق شعار الأمن مسؤولية الجميع ،رسالة ماجستيرير منشورة ،جامعة الرباط الوطني ،كلية الدراسات العليا السودان ،2016ص64 .

(2) احمد مبارك سالم ،مصدر سابق ،ص26– 27 .

انطلقت المملكة الأردنية في تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية في عام 2005 وذلك من منطلق أهمية التواصل مع الجمهور والتحاور معه لغرض الوصول إلى المجتمع امن في ظل التطورات التكنولوجية المعاصرة وما حرزته من جرائم مستحدثة من اجل خفض معدلات تلك الجرائم في المجتمع الأردني من هنا جاء تفعيل دور الموطن الأمني لتعزيز حفظ الأمن ومن هنا جاءت التجربة الأردنية بطابع تميز عن التجارب العربية الأخرى في ليبيا والإمارات من خلال عقد دورات متخصصة شهرية في مجال الأمني تسمى دورات أصدقاء الشرطة ينظمها قسم الشرطة ويتم طرح مواضيع التوعية للمجتمع بمخاطر الجرائم المستحدثة يشارك فيها جميع شرائح المجتمع ومن اجل تكريس العلاقة التبادلية يقوم إفراد الشرطة المجتمعية بمشاركة أبناء الحي أفراحهم وكذلك توزيع إرشادات أمنية لذلك عمدت إلى عقد لقاءات مع المسئولين في الأجهزة الأمنية ورجال الإعلام والصحافة ورجال الدين بالإضافة إلى إشراكهم في وضع الخطط الإستراتيجية الآمنة في مختلف اللجان الأمنية بالإضافة إلى تكريم المواطنين ورجال الصحافة ممن ساهموا في إحباط الجرائم أو ساهموا في طرح موضوعات أمنية ايجابية تساعد في الحد من الجرائم وخصوصا جرائم الابتزاز الالكتروني والمخدرات[1] .

ثالثا:- تجربة الشرطة المجتمعية في العراق :

بعد انتشار ونجاح التجارب العربية للشرطة المجتمعية كنموذج جديد ونجاحه في حل الكثير من المشاكل وخصوصا الجرائم المستحدثة التي غزت الوطن العربي بصوره عامة والعراق بصورة خاصة بعد إحداث 2003 سعت وزارة الداخلية إلى تبني مشروع الشرطة المجتمعية كقوة شعبية تعد وسيط بين المؤسسة الأمنية وبين مؤسسات ونخب المجتمع مهمتها التواصل مع المجتمع للتحقيق اكبر قدر من

(1) عبدالله حليوة مقرة بشير، الشرطة المجتمعية ودورها في تحقيق شعار الأمن مسؤولية الجميع رسالة ماجستير في العلوم الجنائية والأمنية ،جامعة الرباط الوطني ،كلية الدراسات العليا السودان 2016م ، ص66 .

المشاركة بينها وبين إفراد المجتمع في تحمل المسؤوليات الأمنية . ومع التطورات والإحداث الكثيرة التي مر بها العراق مابعد عام 2003 تعرض العراق الى غزو من الجرائم المستحدثة مع تسارع نمو التطورات التكنولوجية وتسارع وتيرة العنف في البلاد حيث برز مفهوم التطرف الفكري والديني مما ولد جرائم إرهابية وجرائم الكترونية منها الابتزاز الالكتروني والمخدرات وغسيل الأموال مما أدى الى انشغال قوات الشرطة والأمن في مطاردة الجرائم الإرهابية أدى ذلك إلى حدوث ضغط في عمل جهاز الشرطة من اجل الإيفاء بالتزاماته وتقديم خدمة الأمن للمجتمع العراقي ومن هنا قامت وزارة الداخلية العراقية ومن اجل تخفيف العبء عن مراكز الشرطة ومن خلال تامين انتشار الأمن بشكل يعزز الطمأنينة بين فئات المجتمع وتفعيل الدور الوقائي وسط المجتمع وإشراك المجتمع في كل مسؤوليات الأمن وإزالة الحاجز النفسي لدى الفرد العراقي في التعامل مع الشرطة تأسست الشرطة المجتمعية العراقية عام 2008 [1] وذلك لإبراز الدور الاجتماعي والمدني للشرطة المجتمعية كقوة تخدم المواطن والشعب العراقي من اجل تفعيل دور مؤسسات الضبط الاجتماعي على اثر تلك التطورات وفي ظل مجتمع يعاني من الصراعات برزت الحاجة إلى الشرطة المجتمعية في العراق لغرض التعاون وبناء الثقة في بلاد مزقته الصراعات الداخلية وبرزت المشاكل الاجتماعية فوق سطح معاملاته من هنا جاء مشروع تعزيز مفهوم الشرطة المجتمعية في العراق الذي يهدف إلى بناء الثقة مابين ضابط تطبيق القانون من جهة والمجتمعات المحلية من جهة اخرئ من اجل منع تفاقم المشكلات والجرائم المستحدثة التي ظهرت في ظل غياب القانون ونتجه للتقدم التكنولوجي الذي شهده العالم من هنا جاء بناء الشرطة المجتمعية في العراق من اجل مد جسور الثقة بين المجتمع والشرطة وخلق مجتمع امن من الجرائم والآفأت الاجتماعية. تشكلت الشرطة المجتمعية في مدينة الموصل من سبعة مكاتب ويتبع قسم الشرطة المجتمعية دائرة العلاقات والإعلام في وزارة الداخلية وتكون قسم الشرطة المجتمعية

(1) المنظمة الدولية للهجرة ،الشرطة المجتمعية في العراق .منشورات منظمة الهجرة الدولية .تشرين الأول، ، 2017ص1و2و3 .

من 19 منتدى مناطقي ويتكون إعداده عن (30) منتسب و(5) ضباط ويكون زيهم (يلك خاكي مكتوب على ظهره الشرطة المجتمعية) وجميع الضباط لديهم تدريبات عمل مهام الشرطة المجتمعية و يكونون مسئولين عن المنتدى ألمناطقي ولديهم تعاون مع منظمة ألهجره الدولية حيث قدمت الدعم للشرطة المجتمعية في الموصل وساعد ذلك في عملهم من خلال المحاضرات في المنتديات المناطقية من خلال توعية المواطنين بمخاطر الجرائم المستحدثة مثل الابتزاز الالكتروني والمخدرات والارهاب والاتجار بالبشر وتخصيص مواقع للتواصل الاجتماعية لتبادل الأفكار ووجهات النظر من خلال تطور أساليب الشرطة المجتمعية في الموصل ,ساهمت مكاتب الشرطة المجتمعية في حي الوحدة والكرامة وتلكيف والقيارة ومخمور واليرموك في حل مشاكل كثيرة من عمليات الابتزاز الالكتروني وصلت إلى أكثر من (54) حاله ساهم العنصر النسوي في الشرطة المجتمعية في الموصل على التواصل في حل المسائل الحساسة ذات الطابع الأسري حيث تم التنسيق بين الشرطة المجتمعية ومنظمه تمكين المرأة وهي منظمه دولية لإنصاف المرأة وتقديم الدعم النفسي حيث تجري إحالة بعض المشاكل إلى قسم الشرطة المجتمعية لحلها لعبت الشرطة المجتمعية دورا كبيرا في الموصل من خلال تنظيم حملات المدارس والمتوسطات و الاعداديات للتوعية من مخاطر الجرائم وتفعيل دور المجتمع في المشاركة في منع الجريمة من خلال التوعية من أثار ومخاطر المخدرات والابتزاز الكتروني والجرائم المستحدثة الأخرى ثم إنشاء صفحة خاصة للشرطة المجمعية في الموصل على المواقع التواصل الاجتماعي [1] .

رابعا: <u>اليات التعامل مع الجرائم المستحدثة:</u>

اثناء لقائنا مع مدير الشرطة المجتمعية في نينوى بتاريخ 2020/2/25 حدثنا عن بداية تشكيل الشرطة المجتمعيية وتاسيسها في مدينة الموصل كاسلوب عمل جديد للشرطة من خلال مد جسور الثقة بين المجتمع والشرطة من اجل خلق مجتمع امن من الجرائم والافات الاجتماعية وابلغنا عن اليات التعامل مع الجرائم

(1) لقاء مع مدير قسم الشرطة المجتمعية في نينوى بتاريخ 2020/2/25 .

المستحدثة التي تقع في مدينة الموصل في ظل التطورات الحديثة وانفتاح الحدود على مصراعيها ودخول جرائم حديثة لم يألفها المجتمع الموصلي من قبل اذ ابلغنا باليات التعامل مع الجرائم المستحدثة على النحو الآتي:

1). معرفة جذور المشكلة وملابساتها ومن ثم حلها

2).الاتصال بالجهات المختصة مثل مديرية مكافحة المخدرات ومديرية مكافحة الارهاب وقسم حماية الاسرة كالية تتبعها في القضايا التي تقع ضمن اختصاص تلك الجهات كونها جهات تخصصية في مجال عملها في مكافحة تلك الجرائم

3). حل القضايا وديا خارج الاطر الرسمية.

4).التوعية بتجنب الوقوع في الجرائم المستحدثة من خلال توعيتهم بمخاطرها.

5). تقديم الدعم لضحايا الجرائم المستحدثة.

6). حث المجتمع على المشاركة في محاربة الجريمة بصورة عامة والجرائم المستحدثة بصورة خاصة .

الفصل الثالث /الجانب الميداني

اولا : مجالات البحث :

1- المجال الزماني : امتدت المدة الزمنية للبحث من 2020/6/1 لغاية 2020/8/1

2- المجال المكاني : مجتمع محافظة نينوى

3- المجال البشري : العاملين في مجال الشرطة المجتمعية في محافظة نينوى

ثانيا : عينة الدراسة :

تم سحب عينة الشرطة المجتمعية من خلال الحصر الشامل للعاملين في مجال الشرطة المجتمعية والبالغ عددهم (30) منتسب بمراتب مختلفة .

ثالثا:- عرض بيانات الدراسة :

جدول 1 يمثل اعمار المبحوثين

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المؤية
29-20	13	43.3
39-30	11	36.6

49-40	5	16.6
59-50	1	3.3
المجموع	30	%100

نلاحظ من الجدول رقم (1) ان الفئة العمرية مابين(20-29) اخذت النصيب الاكبر بين اعمار المبحوثين من قسم الشرطة المجتمعية في الموصل بنسبة(43.3%) تلتها الفئة العمرية مابين (30-39) بنسبة(36.6%) تلتها الفئات العمرية الاخرى بنسب متفاوته من اصل حجم العينة البالغ (30) مبحوث من منتسبي الشرطة المجتمعية .

جدول 2 يمثل جنس المبحوثين

الجنس	التكرار	النسبة المؤية
ذكر	28	%93,33
انثى	2	6,66
المجموع	30	%100

يمثل الجدول رقم (2) جنس المبحوثين من منتسبي الشرطة المجتمعية في الموصل حيث احتلت فئة الذكور الصدارة بنسبة93.33% وفئة الاناث بنسبة6.66

جدول 3 يبين التحصيل الدراسي لمنتسبي الشرطة المجتمعية

التحصيل الدراسي	التكرار	النسبة المؤية
ابتدائية	8	26,6
متوسطة	11	36,6
اعدادية	3	10
بكالوريوس	8	26,6
المجموع	30	%100

الجدول رقم (3) يبين التحصيل الدراسي للمبحوثين حيث احتلت المرحلة المتوسطة النصيب الاعلى بنسبة (36.6%) جاءت بعده مرحلة البكالوريوس

والمرحلة الابتدائية بنسب متساوية(26.6%) لكل واحدة منها بينما كانت المرحلة الاعدادية بنسبة (10%) من اصل حجم العينة

جدول 4 يوضح الخدمة الاجمالية لمنتسبي الشرطة المجتمعية في سلك الشرطة

الخدمة الاجمالية	التكرار	النسبة المؤية
1- 5 سنوات	5	16,6
6- 10 سنوات	12	40
11- 15 سنة	9	30
16- 20 سنة	4	13,3
المجموع	30	%100

الجدول رقم(4) بين الخدمة الاجمالية لمنتسبي الشرطة المجتمعية في سلك الشرطة حيث اخذت الفئة من (6-10) سنوات المستوى الاعلى بنسبة(40%) حيث تلتها الفئة من (11-15) سنة بنسبة (30%) وجاءت الفئة من (1-5) سنة بنسبة(16.6%) والفئة الاخيرة جاءت بنسبة (13.3%)

جدول 5 يبين رتب منتسبي الشرطة المجتمعية

الرتبة	التكرار	النسبة المؤية
شرطي	2	6,6
شرطي اول	2	6,6
نائب عريف	14	46,6
عريف	1	3,3
رئيس عرفاء	1	3,3
مفوض	4	13,3
نقيب	4	13,3
رائد	1	3,3
مقدم	1	3,3
المجموع	30	%100

الجدول رقم (5) مثل رتب منتسبي الشرطة المجتمعية والتي تراوحت من رتبة شرطي الى رتبة مقدم حيث احتلت رتبة (نائب عريف) المرتبة الاولى بنسبة (46.6%) من اصل حجم العينة البالغ (30) مبحوث تلتها رتبة مفوض ورتبة نقيب بنسب متساوية بلغت (13.3%) لكل واحدة منها وكذلك رتبة شرطي وشرطي اول بنسب متساوية بلغت(6.6%)لكل واحدة منها وكذلك رتبة رائد ورتبة مقدم بنسبة متعادلة بلغت (3.3%) لكل واحدة منها .

جدول 6 مدة عمل المنتسبين في سلك الشرطة المجتمعية

مدة العمل في الشرطة المجتمعية	التكرار	النسبة المؤية
سنة	3	10
سنتان	18	60
3 سنوات	8	26,6
4 سنوات	1	3,3
المجموع	30	%100

بين الجدول رقم(6) مدة عمل منتسبي الشرطة المجتمعية في سلك الشرطة المجتمعية حيث اخذت مدة(سنتان) المركز الاول بنسبة(60%)اعقبتها مدة (ثلاثة سنوات)بنسبة (26.6%) بعده مدة (السنة الواحدة) بنسبة (10%) اما مدة (4 سنوات) كانت بنسبة (3.3%) من اصل حجم عينة البحث

جدول تسلسل مرتبي 7 يوضح الجرائم الاكثر انتشارا في المجتمع

الجرائم الاكثر انتشاراً	التسلسل المرتبي	التكرار
الابتزاز الالكتروني	1	31
االعنف الاسري	2	30
التحرش الجنسي	3	23
المخدرات	4	22
الاتجار بالبشر	5	6

الارهاب	6	3

اظهر الجدول رقم(7) التسلسل المرتبي للجرائم الأكثر انتشارا" ومن بين الجرائم المستحدثة في المجتمع الموصلي من خلال عينة البحث لمنتسبي الشرطة المجتمعية في الموصل هي جريمة الابتزاز الالكتروني في المرتبة الأولى بمعدل تكرار(31) من أصل حجم العينة البالغة (30) مبحوث تلتها جريمة العنف الاسري وهي جريمة شائعة في المجتمع وليست من الجرائم المستحدثة بمعدل تكرار (30) وكانت بالمرتبة الثالثة جريمة التحرش الجنسي بمعدل تكرار (23)والمرتبة الرابعة جاءت لجريمة المخدرات بمعدل تكرار(22)والمرتبة التي تليها جاءت لجريمة الاتجار بالبشر بمعدل تكرار (6) والمرتبة الاخيرة لجريمة الارهاب بمعدل تكرار (3) وهنا يظهر ان الجرائم المستحدثة تحتل مكانة مهمة في عمل الشرطة المجتمعية اذ انها ظهرت بتكرارات مختلفة داخل المجتمع الى جانب الانواع الاخرى من الجرائم مثل(العنف الاسري والتحرش الجنسي)

جدول 8 يبين اسباب انتشار الجرائم المستحدثة

اسباب انتشار الجرائم المستحدثة	التكرار	النسبة المؤية
قلة الوعي الديني والضبط الاجتماعي	7	23/33
سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على المال	5	16/66
قلة الوعي الامني	5	16/66
ضعف القوانين	3	10
غياب التشاور والحوار داخل الاسرة	3	10
الموروث المجتمعي التقليدي لعدم المساواة بين الاولاد والفتيات	2	6/66
الانفلات الامني والفساد المستشري	3	10
وجود سمساره الاتجار بالبشر	2	6/66
المجموع	30	%100

بين الجدول رقم(8)أسباب انتشار الجرائم المستحدثة حيث اعتقد 23,3% من المبحوثين إن قلة الوعي الديني والضبط الاجتماعي احتلت المرتبة الأولى في أسباب انتشار الجرائم المستحدثة ودخولها المجتمع الموصلي وخصوصا" فيما يخص الابتزاز جرائم التحرش الجنسي والمخدرات حيث ان ضعف الوازع الديني وقلة الضبط الاجتماعي لأفراد الأسرة والمجتمع دور كبير في استفحال هذه الجرائم وانتشارها في المجتمع ، بينما أكد16.66% من المبحوثين إن سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والرغبة في الحصول على المال جاءت بالمرتبة الثانية وخصوصا" في جرائم الابتزاز الالكتروني حيث سهلت التقنيات والتكنولوجيا الحديثة تلك الجرائم من حيث صعوبة الكشف عن مرتكبيها وسهولة إخفاء معالمها كما اعتقد 16.66% من المبحوثين إن أسباب انتشار الجرائم المستحدثة يعود الى قلة الوعي الأمني لدى الأفراد وجهلهم بالقوانين مما سهل الوقوع في تلك الجرائم.واعتقد 10% من افراد العينة ان الاسباب تعود الى ضعف القوانين وعدم تشريع البعض منها لردع بعض الجرائم المستحدثة والتي لم يألفها المجتمع من قبل، كما اعتقد 10% منهم ان غياب التشاور ولغة الحوار داخل الاسرة سبب من اسباب انتشار العنف الاسري وتصاعد وتيرته بالوقت الراهن كما عد 6.66 من افراد العينة ان للموروث المجتمعي التقليدي بعدم المساواة بين الاولاد والفتيات دور كبير في تصاعد جرائم العنف الاسري.بينما اعتقد 10%من المبحوثين ان الانفلات الامني والفساد المستشري سببا رئيسيا في انتشار الجرائم المنظمة وجرائم الاتجار بالبشر واعتقد 6.66%منهم ان وجود سماسرة لجرائم الاتجار بالبشر سببا في انتشار هذه الجريمة وتسهيل الوقوع فيها .

جدول (9) يوضح طرق الاخبار عن الجرائم المستحدثة

طرق الاخبار عن الجرائم	التكرار	النسبة المؤية
الابلاغ في مكتب الشرطة المجتمعية	11	36,6

عن طريق الهاتف	9	30
عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي	5	16,6
منتديات اصدقاء الشرطة المجتمعية	5	16,6
المجموع	30	%100

بين الجدول رقم(9)طرق الأخبار عن الجرائم المستحدثة حيث اكد36,6% من افراد العينة إن الأخبار عن تلك الجرائم احتل المرتبة الأولى عن طريق الإبلاغ في مكتب الشرطة المجتمعية. حيث بدأت مكاتب الشرطة المجتمعية تلاقي قبولا" جيدا" في المجتمع الموصلي كذلك وجود ضباط ومنتسبين متمرسين في إدارة الحوار والتفاوض وسرعة الاستجابة والسرية التامة كون العادات والتقاليد في المجتمع الموصلي لها دور كبير في الأحجام عن الإبلاغ جاءت بعدها وبنسبة 30% الإبلاغ عن طريق الهاتف نظرا" لتخوف بعض الضحايا من الفضيحة وجاءت بعدها الإبلاغ عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي لصفحة الشرطة المجتمعية على الفيس بوك والوسائل الأخرى وكذلك الإبلاغ عن طريق منتديات أصدقاء الشرطة المجتمعية بنسبة 16,6% لكل واحدة منها وأن دل ذلك على شيء دل على تقبل المجتمع الموصلي للشرطة المجتمعية وبروز دورها الفعال في مكافحة الجرائم المستحدثة .

جدول (10) يبين اليات التعامل مع الجرائم المبلغ عنها

اليات التعامل مع الجرائم	التكرار	النسبة المؤية
معالجتها وديا خارج الاطر الرسمية	12	40
التدخل والاستجابةالسريعة	9	30
التدخل طويل الامد بعد تحليل المشكلة ومعرفة ملابساتها	5	16,6
الاحالة الى المحاكم والجهات الجنائية	4	13,3
المجموع	30	%100

اوضح الجدول رقم(10)آليات التعامل مع الجرائم المبلغ عنها حيث اعتقد 40% من المبحوثين بإمكانيه حلها وديا" خارج الاطر الرسميةعن طريق التفاوض والحوار مع الطرفين فيما يخص جرائم الابتزاز الالكتروني والتحرش الجنسي على وجه الخصوص حيث انه من المعروف عن مجتمعنا بصورة عامة والمجتمع الموصلي بصورة خاصة خضوعه للعادات والتقاليد كونه مجتمع محافظ تخشى فيها الضحية وذويها من الفضيحة في حال الذهاب الى مراكز الشرطة واتخاذ الاجراءات القانونية في المحاكم المختصة حيث عدت هذه الالية من الاليات المهمة التي تستخدمها الشرطة المجتمعية في حل هذه المشاكل كما اعتقد 30% منهم إن التدخل والاستجابة السريعة للضحية يعد من الآليات التي تتخذها الشرطة المجتمعية للتعامل مع الجرائم المبلغ عنها حيث ان للتدخل السريعة والاستجابة السريع للضحية يعد من الاليات الرئيسية في منع الضحية من الاستجابة للجناة والمبتزين بينما اعتقد 16,6% من أفراد العينة إن التدخل طويل الامد بعد معرفة جذور المشكلة وملابساتها له دور كبير في التعامل مع الجريمة وبالتالي حلها وتقديم الدعم للضحية ومساعدته في تجاوز محنته وخصوصا في جرائمم العنف الاسري والمخدرات والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة حيث يسهم معرفة جذور المشكلة وملابستها وكيف تطورت في وضع الحلول ومعالجة المشكلة من جذورها حيث يسهم معرفة سوء الاختيار وعدم التناسب بين الزوجين وغياب الحوار والتشاور داخل الاسرة وكذلك الموروث المجتمعي بعدم المساواة بين الذكور والاناث في معرفة ارتفاع وتيرة العنف الاسري داخل المجتمع واعتقد 13,3% منهم انه من بين الآليات المتبعة في التعامل مع الجرائم التي تبلغ إلى الشرطة المجتمعية يتم إحالتها إلى المحاكم المختصة والجهات الجنائية في حالت عدم تمكن الطرق الودية في حل المشكلة حيث يجب إن يكون للقضاء دورا" في ردع الجناة والحفاظ على امن المجتمع كذلك يكون دور الجهات الجنائية الاخرى في الحفاظ على امن وسلامة افراد المجتمع وخصوصا في جرائم المخدرات والجريمة

المنظمة والتي تهدد كيان المجتمع ككل حيث يكون دور تلك الجهات مع المحاكم دورا كبير في مكافحة مصادر تجار المخدرات وافراد العصابات .

جدول (11) يوضح المشاركة في دورات للتعامل مع المجتمع

المشاركة في الدورات	التكرار	النسبة المؤية
نعم	30	100
لا	صفر	صفر
المجموع	30	%100

يوضح الجدول (11)مشاركة المبحوثين في دورات للتعامل مع المجتمع حيث إن 100% منهم والبالغ عددهم 30 مبحوث تم اشتراكهم بدورات تخصصية للشرطة المجتمعية وسرعة التعامل مع أفراد المجتمع وكذلك في طرق التفاوض واكتساب الخبرات اللازمة التي تؤهلهم للعمل في سلك الشرطة المجتمعية والذي يختلف في منهجه عن الشرطة التقليدية .

جدول (12) يبين وجود توعية للمواطنين ضد الجرائم المستحدثة

وجود توعية ضد الجرائم	التكرار	النسبة المؤية
نعم	30	100
لا	0	0
المجموع	30	%100

يبين الجدول (12)وجود توعية للمواطنين ضد الجرائم المستحدثة ومخاطرها على المجتمع وعلى الافراد حيث اكد 100% من المبحوثين ان الجرائم المستحدثة هي جرائم حديثة العهد على مجتمعنا قياسا بالجرائم المعروفة سابقا(كالقتل والسرقة والتزوير و....)وبالتالي فان نشر التوعية ضروري للحد من انتشار تلك الجرائم, ونعد التوعية احد الاليات المهمة التي تقوم بها الشرطة المجتمعية في التعامل مع الجرائم المستحدثة وان كثير من هذه الجرائم تحدث بسبب قلة الوعي المجتمعي بها ، وشملت التوعية الجرائم الارهابية وجرائم الابتزاز

الالكتروني وجرائم المخدرات والاتجار بالبشر وغسيل الاموال وجرائم العنف الاري والتحرش الجنسي.

جدول (13) يوضح نوعية الوسائل المستخدمة في توعية المواطنين

الوسائل المستخدمة في التوعية	التكرار	النسبة المؤية
وسائل التواصل الاجتماعي	8	26,6
المنشورات والبوسترات التوعوية	9	30
الندوات والمحاضرات واللقاءات	13	43,3
المجموع	30	%100

يبين الجدول (13) نوعية الوسائل المتبعة في توعية المواطنين من قبل الشرطة المجتمعية حيث بين 43,3% من المبحوثين ان الندوات والمحاضرات واللقاءات مع المواطنين وحملات التوعية للمدارس والكليات احتلت المرتبة الاولى لما لها اتصال وتماس مباشر مع المواطنين حيث ان للتحاور دور فعال في توعية الناس بمخاطر مايحيط بهم من جرائم مستحدثة دخلت المجتمع حديثا تهدد كيانه وتؤثر على افراده وخصوصا عندما تعقد تلك الندوات واللقاءات من قبل المنتسبين ذوي خبرة في ادارة الحوار ونقل الافكار بينما اعتقد 30% من افراد العينة ان المنشورات والبوسترات التوعوية التي تنشر وتعلق على الجدران في الاماكن العامة وفي المدارس والجامعات والاندية المجتمعية لها دور فعال حيث ساهمت بتوعية افراد المجتمع والاسر بمخاطر بعض الجرائم الحديثة مثل المخدرات التي تفتك بالشباب ولها مردود سلبي على المجتمع كذلك فيما يتعلق في جريمة التحرش الجنسي والابتزاز الالكتروني ، بينما اعتقد 26,6% من المبحوثين ان لمواقع التواصل الاجتماعي اثر كبير في نشر التوعية بمخاطر تلك الجرائم وذلك لما لها من استخدام كبير بين جميع شرائح المجتمع كون تلك ا المواقع ذات تاثير فعال في حياة افراد المجتمع نظرا لانتشارها وكثرة استخدامها من قبل افراد المجتمع ولكونها نفس

المواقع التي تظهر فيها اومنها او بسببها جرائم الابتزاز الالكتروني فمن الاولى التركيز على نشر التوعية فيها .

جدول (14)يوضح راي المنتسبين في كيفية تطوير تجربة الشرطة المجتمعية

كيفية تطوير تجربة الشرطة المجتمعية	التكرار	النسبة المؤية
اشراك افراد الشرطة المجتمعية في دورات مكثفة	10	33,33
دعم وزارة الداخلية	6	20
البعثات الى الخارج	5	16,66
دعم وسائل الاعلام	5	16,66
رفد الشرطة المجتمعية بالكادر النسوي	4	13,33
المجموع	30	%100

يوضح الجدول (14) راي المنتسبين في كيفية تطوير تجربة الشرطة المجتمعية حيث اعتقد 33,33% من افراد العينة انه بالامكان تطوير مهارات وخبرات افراد الشرطة المجتمعية من خلال اشراك المنتسبين في دورات مكثفة في وزارة الداخلية من اجل رفع مستوى المهارة في التعامل مع الجرائم المستحدثة ، واعتقد 20% من المبحوثين ان دعم وزارة الداخلية لهم له دور فعال وخصوصا في ما يتعلق برفدهم بكوادر ذات خبرة ومهارة في مجال الحوار والتفاوض وكذلك تقديم الدعم المالي بينما اعتقد 16,66% منهم ان البعثات الخارجية الى دول العالم التي سبقت العراق في تلك التجربة لها دور فعال وكبير في رفع مستوى الاداء وكسب الخبرة في مجال تطوير الشرطة المجتمعية في العراق.كما اعتقد 16,66% من المبحوثين ان لوسائل الاعلام الدور الكبير في دعم تجربة الشرطة المجتمعية وتسليط الضوء على هذة التجربة الجديدة وايصالها الى المجتمع عبر وسائل الاتصال المرئية والمسموعة والمقروءة كما اعتقد 13,33منهم ان رفد الشرطة المجتمعية بالكوادر النسوية يسهم بشكل كبير في التعامل مع الحالات الخاصة والحساسة التي تحتاج

الى العنصر النسوي للتعامل معها حيث انه من المعروف عن المجتمع الموصلي انه مجتمع محافظ وتحكمه العادات والتقاليد

رابعا : نتائج الدراسة :

1- ابرز الجرائم المستحدثة الاكثر انتشارا في المجتمع (الابتزاز الالكتروني، المخدرات ,الارهاب, الاتجار بالبشر) .
2- ابرز أسباب انتشار الجرائم المستحدثة (قلة الوعي الديني والامني ، سوء استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ، ضعف القوانين)
3- طرق الابلاغ عن الجرائم المستحدثة تمثلت بـــ(الابلاغ في مكاتب ومنتديات الشرطة المجتمعية ، عن طريق الموبايل ، مواقع التواصل الاجتماعي المخصصة).
4- اهم آليات التعامل مع الجرائم المستحدثة من قبل الشرطة المجتمعية كان (حل المشاكل وديا خارج الاطر الرسمية) وهو اسلوب يرتكز على الجانب الاجتماعي ومعالجة المشكلات بطريقة لاتصطدم بالعادات والتقاليد السائدة اضافة لآلية تحليل المشكلة وفهمها وآلية احالتها للمحاكم .
5- اعتماد نشر الوعي بين افراد المجتمع كآلية اضافية للتعامل مع الجرائم المستحدثة نظرا لاهميتها في التسبب بانتشار هذه الجرائم ولكونها ايضا وسيلة وقائية فعالة في تجنب الوقوع فيها .
6- هناك نقص واضح في اعداد النساء العاملات في مجال الشرطة المجتمعية مع وجود حاجة ملحة لهن في التعامل مع الجرائم المستحدثة .

خامسا : توصيات الدراسة :

1- نشر الوعي الاجتماعي في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وعدم التعامل بالصور والفديوات الشخصية خارج النطاق الاسري .
2- اقامة حملات اعلامية في وسائل الاعلام المختلفة لنشر الوعي الامني ضد الجرائم المستحدثة وكيفية الابلاغ عنها والتعاون للحد منها .
3- تشريع قوانين اكثر صرامة في التعامل مع الجرائم المستحدثة .

4- تطوير قدرات منتسبي الشرطة المجتمعية من خلال اشراكهم في دورات متخصصة في التعامل مع الجرائم المستحدثة داخل وخارج العراق .

5- زيادة عدد مكاتب الشرطة المجتمعية في المحافظة لكي تشمل كل اقضيتها ونواحيها المترامية الاطراف .

6- تشجيع النساء في المجتمع على التطوع في العمل في مجال الشرطة المجتمعية نظرا للحاجة الماسة لهن في انجاز عملها .

References

_ Abbas Abu Shama, Community Police, Naif Arab Academy for Security Sciences, Center for Studies and Research, Riyadh, 1999, 13.

_ Abbas Abu Shama, The Concept Of Community Police - Philosophy, Theory And History, Center for Studies and Research, Naif Arab University for Security Sciences, Dubai, 2005, 120.

_ Abdul Aziz Khazaleh, Community Police, Concept And Deportation, Nayef Arab Academy for Security Sciences Publications, Riyadh, 1998, 8.

_ Abdul-Karim Khaled Al-Radaida, The New Crimes And The Strategy To Confront Them, Dar and Al-Hamid Library for Publishing and Distribution, Amman, 2013, 28.

_ Abdullah Heliwa, Bashir Community Police Headquarters And Its Role In Achieving The Slogan Of Security is Everyone's Responsibility, a published master's thesis, National Ribat University, College of Graduate Studies, Sudan, 2016, 64.

_ Ahmed Mubarak Salem, Community Police Within The Framework Of A Unified Gulf strategy, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2010 22.

_ Ghufran Samir Lafta, Community Police And Its Role In Combating Domestic Violence, an unpublished master thesis, College of Arts, Department of Sociology, University of Baghdad, 2015, 9.

_ Hassan Talib, Prevention Of Crime, Beirut, Dar Al-Talee'a, 2001, 65.
_ Heba Abd Al-Rahman Al-Shazly and Kholoud Abd Al-Hamid Ali, Community Police And Their Role In Crime Prevention, Manama, September 2005, 65.
_ Heba Shaoua, Algerian Police Application, Security Department of Setif State, of community police concepts, research, Al-Moayar magazine, 2018, 13.
_ Jamal Tawfiq Ahmed, The Importance Of Emerging Crimes And The Mechanisms To Confront Them, published research, Police Academy, Cairo, 2010, 7.
_ Medhat Muhammad Abu Al-Nasr, Contemporary Trends In The Practice Of Preventive Social Work, Faculty of Social Work, Helwan University, 2008, 278.
_ Muhammad Al-Amin Al-Bishri, Community Police For Scientific Methods, Models and Applications, Nayef Arab Academy for Security Sciences, Damascus, 2001, 187.
_ Muhammad Ali Qutb, New Crimes And Ways To Confront Them, A reading of the legal and security landscape and its relationship to Islamic law, Dar Al-Fajr for publication and distribution, 2009, 374.
_ Muhammad Issa Kazem, Criminal Protection Of The Family, A Study In The Role Of Community Police, Master Thesis, Al-Mustansiriya University, College of Law, 2018, 45.
_ Mustafa Omar Al-Bashir, The Role Of Community Institutions In Achieving And Preferring Security Support, research presented at the forty-third scientific symposium on deepening security awareness of the Arab citizen, Naif Arab Academy for Sciences, Riyadh, 1999, 27.

_Muhammad Ibrahim Al-Asabi, Community Police, Scientific Methods, Models and Applications, Nayef Arab Academy for Security Sciences, Damascus, 2001, 65.

New crimes and the mechanisms of dealing with them by the community police: a field study in the city of Mosul

Hasan Anhyr Eidan*
Waad Ibrahim Khalil**

Abstract

The study aimed at identifying the communal police as a new institution for controlling social codes and its mechanisms in dealing with the latest crimes from communal police's perspectives in Mosul. The study tackled a sample of (30) members of communal police.

The study reached found that most of prevalent crimes in the society are electronic blackmails, drugs, terrorism and human trafficking and the reasons behind them were lack of religious and security awareness, misuse of social networking sites, and poor laws.

The methods used to reporting on these crimes were through communal police offices and their forums, via mobile phones and through social media webpages.

It is also found that most of thesignificant mechanisms to deal with these crimes by the community police were friendly based problems solving. The mechanisms for analyzing and understanding the problem, and referring them tocourts were also considered.

***M.A. Student / Department of Sociology / College of Arts / University of Mosul**

****** Asst. Prof./ / Department of Sociology / College of Arts / University of Mosul**

Last but not least, spreading awareness among members of society was an additional mechanism for dealing with these crimes.

Keywords: police, mechanisms, handling.